منظمة العمل الدولية

مجلس الإدارة

الدورة 356، جنيف، 23 آذار/ مارس - 2 نيسان/ أبريل 2026

قسم البرنامج والميزانية والإدارة

جزء البرنامج والميزانية والإدارة

PFA

التاريخ: ٢ آذار/ مارس ٢٠٢٦
الأصل: إنكليزي

البند الرابع من جدول الأعمال

مسائل مالية أخرى

الوضع المالي للميزانية العادية في الفترة ٢٠٢٦-٢٠٢٧: التدابير الطارئة المحتملة في حالة وجود عجز في الموارد

غرض الوثيقة

تُبيّن هذه الوثيقة الانعكاسات المالية على الميزانية العادية المعتمدة للفترة ٢٠٢٦-٢٠٢٧ الناجمة عن عملية إصلاح منظمة العمل الدولية وتوضح أثر التدابير الإضافية التي سيتعين اتخاذها في حال تسجيل عجز في الإيرادات يصل إلى ٢٠ في المائة من الاشتراكات المقدّرة لفترة السنتين. ويُرجى من مجلس الإدارة تقديم توجيهاته بشأن التدابير المقترحة (انظر مشروع القرار في الفقرة ٢٠).

الهدف الاستراتيجي المعني: الأهداف الاستراتيجية الأربعة جميعها.

النتيجة الرئيسية المعنية: جميعها.

الانعكاسات السياسية: انظر "إجراء المتابعة المطلوب" أدناه.

الانعكاسات القانونية: لا توجد.

الانعكاسات المالية: لا توجد.

إجراء المتابعة المطلوب: سيقدّم مجلس الإدارة توجيهاته بشأن التدابير الاحتياطية المحتملة التي يمكن اعتمادها في إطار البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٢٦-٢٠٢٧، في حال تسجيل عجز في الإيرادات.

الوحدة مصدر الوثيقة: مكتب أمين الخزينة والمراقب المالي.

الوثائق ذات الصلة: البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٥؛ البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٢٦-٢٠٢٧؛ الوثيقة GB.356/INS/7؛ الوثيقة GB.356/PFA/3؛ الوثيقة GB.355/INS/7.

توخياً للتقليل إلى أدنى حد من الأثر البيئي لأنشطة منظمة العمل الدولية، فإن وثائق مجلس الإدارة الصادرة قبل الدورات وبعدها لن تكون مطبوعة. أما الوثائق الصادرة أثناء الدورات فهي الوحيدة التي ستُطبع بعدد محدود وتوزع على أعضاء مجلس الإدارة. وجميع وثائق مجلس الإدارة متاحة على الانترنت على العنوان: www.ilo.org/gb.

مقدمة

١. تُبيّن هذه الوثيقة الانعكاسات المالية على الميزانية العادية المعتمدة للفترة ٢٠٢٦-٢٠٢٧ الناجمة عن عملية إصلاح منظمة العمل الدولية، وذلك على النحو الوارد في الوثيقة المتعلقة بعملية إصلاح منظمة العمل الدولية.[١] كما أنها تحدد أثر التدابير الطارئة الإضافية التي يتعين اتخاذها في حال تسجيل عجز في الإيرادات يصل إلى ٢٠ في المائة من الاشتراكات المقدّرة لفترة السنتين.

الوضع المالي للميزانية العادية لمنظمة العمل الدولية

٢. تبرز الوثيقة المتعلقة بوضع الحسابات حتى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٥[٢] الأرقام الختامية المؤقتة لفترة السنتين ٢٠٢٤-٢٠٢٥، بحيث تبيّن عجزاً مالياً قدره ٥٢,٦ مليون دولار أمريكي. وقد تمت تغطية هذا العجز المالي من خلال صندوق رأس المال العامل وبواسطة الاقتراض الداخلي.

٣. واعتمد مؤتمر العمل الدولي في دورته ١١٣ (٢٠٢٥) ميزانية مصروفات وميزانية إيرادات للفترة ٢٠٢٦-٢٠٢٧ بقيمة ٩٣٠ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار أمريكي وقرر أن يتم توزيع ميزانية الإيرادات التي تبلغ قيمتها ٧٦٣ ٠١٠ ٠٠٠ والمحددة بالفرنك السويسري، على الدول الأعضاء وفقاً لجدول الاشتراكات الذي أوصت به اللجنة المالية.[٣]

٤. واعتباراً من ١٣ شباط/ فبراير ٢٠٢٦، استلم المكتب أو حوّل إلى حسابه مبلغ مالي قدره ٩٥,٩ مليون فرنك سويسري،[٤] يشمل ٣,٦ مليون فرنك سويسري من المتأخرات استُخدم لسداد جزء من قروض صندوق رأس المال العامل. ويمثل المبلغ المتبقي وقدره ٩٢,٣ مليون فرنك سويسري حوالي ٢٤,٢ في المائة من الاشتراكات المقدّرة لعام ٢٠٢٦. ويتسق هذا المستوى من التحصيلات مع الإتجاه المسجل خلال السنوات العشر الماضية، وإن ظلت هناك حالات انعدام اليقين بشأن توقيت الاشتراكات المقدّرة وتحصيلها بالكامل.

الآثار المترتبة على الإصلاح في ميزانية المصروفات للفترة ٢٠٢٦-٢٠٢٧

٥. تهدف تدابير الإصلاح الواردة في الوثيقة GB.356/INS/7 إلى خفض مخصصات الميزانية العادية بنحو ١٢,٥ في المائة خلال فترتَي السنتين ٢٠٢٦-٢٠٢٧ و٢٠٢٨-٢٠٢٩ على التوالي (بالسعر الثابت للدولار الأمريكي). وتشمل هذه التدابير إعادة تحديد الأولويات في مجالات العمل والأنشطة وإجراء تعديلات على التنظيم الهيكلي ومراجعة الانتشار الميداني للمنظمة وترتيبات الخدمات المقدمة وتحسين عمليات سير العمل وخدمات الدعم. كما تشمل التدابير الإصلاحية تخفيضات في المخصصات غير المتعلقة بالموظفين، بما في ذلك من حساب التعاون التقني في الميزانية العادية والنفقات التشغيلية. ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أنّه سيتم خفض ميزانية المصروفات حسب الضرورة، ولكن ستظل الاشتراكات عند ١٠٠ في المائة من المستوى المعتمد لفترة السنتين.

٦. يُجسِّد أثر هذه التدابير في الفترة ٢٠٢٦-٢٠٢٧ المرحلة الأولى من التنفيذ، بحيث يُقدَّر هذا الأثر بنحو ٨,٩ في المائة من الميزانية العادية المعتمدة. ويعكس ذلك الطبيعة المرحلية للإصلاح، بما في ذلك توقيت إلغاء الوظائف والتعديلات التنظيمية وتدابير الكفاءة. ويُبيّن الجدول ١ ما ينجم عن ذلك من من تعديلات في ميزانية المصروفات للفترة ٢٠٢٦-٢٠٢٧ على مستوى المجموعات التنظيمية الرئيسية للمكتب. وتُظهر النسب المئوية مقدار الخفض النسبي في المخصصات خلال الفترة ٢٠٢٦-٢٠٢٧ مقارنةً بالميزانية المعتمدة، وتُوضح تفاوت الأثر المالي المترتب عن الإصلاح. كما يُبيّن الجدول توزيع التخفيض في كل مجموعة بين تكاليف الموظفين والنفقات غير المتعلقة بالموظفين.

---

[١] الوثيقة GB.356/INS/7

[٢] الوثيقة GB.356/PFA/3

[٣] الوثيقة ILC.113/Resolution VI

[٤] المعلومات المحدّثة بشأن الاشتراكات الواردة والمستحقة متاحة على الموقع الإلكتروني لمنظمة العمل الدولية.

◄ **الجدول ١: التدابير الإصلاحية: خفض في الميزانية التشغيلية حسب المجموعة التنظيمية**

المجموعة	المخصصات المعتمدة (بالدولار الأمريكي)[١]	التخفيض			
		بالدولار الأمريكي	%	التوزيع	
				الموظفون	فئات أخرى
أجهزة الإدارة السديدة [٢]	29 701 479	-122 353	0.4%	0%	100%
برامج العمل ذات الأولوية، البحوث والإحصاءات؛ الإدارة السديدة؛ الحقوق والحوار؛ الوظائف والحماية الاجتماعية	230 973 553	-22 088 079	9.6%	58%	42%
منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال	36 535 662	-1 411 944	3.9%	56%	44%
العمليات الميدانية	302 943 522	-25 256 428	8.3%	32%	68%
العلاقات الخارجية والمؤسسية	77 266 600	-9 076 426	11.7%	61%	39%
الخدمات المؤسسية	183 532 991	-19 615 538	10.7%	52%	48%
مكتب المدير العام	8 474 004	-938 345	11.1%	65%	35%
الإشراف والتقييم[٣]	11 769 224	-895 381	7.6%	0%	100%
الاستثمارات المؤسسية والبنود الاستثنائية	14 328 451	-2 316 538	16.2%	0%	100%
اعتمادات الميزانية الأخرى	46 914 105	-810 829	1.7%	0%	100%
تسوية تجدد الموظفين	-12 814 591	-	-	-	-
المصروفات الطارئة	875 000	-	-	-	-
المجموع	**930 500 000**	**-82 531 862**	**8.9%**	**46%**	**54%**

[١] جرى تنقيح مخصصات الميزانية بحيث تتجلى مواءمة التكاليف الموحدة المتمايزة حسب الدرجات في المقر وفي المكاتب الميدانية بعد إعادة تقدير قيمة الميزانية المعاد تقدير تكلفتها بسعر صرف للميزانية قدره ٠,٨٢ فرنكاً سويسرياً لكل دولار أمريكي.

[٢] لا تشمل المخصصات الخاصة بأجهزة الإدارة السديدة موارد من إدارة العلاقات والاجتماعات الرسمية والخدمات اللغوية وإدارة الخدمات الداخلية والتنظيم، اللتين تندرجان تحت "العلاقات الخارجية والمؤسسية" و"الخدمات المؤسسية"، على التوالي.

[٣] ويتناسب تخفيض المخصصات غير المتعلقة بالموظفين لإدارات الرقابة مع انخفاض مستوى الأنشطة التي تتطلب الرقابة، لا سيما في مجال التعاون الإنمائي.

٧. لا يؤثر السيناريو الاحتياطي المبيَّن أدناه في الوفورات الهيكلية الإضافية المتوقعة للفترة ٢٠٢٨-٢٠٢٩ والواردة في الوثيقة GB.356/INS/7، والتي من شأنها أن تمكّن المنظمة من زيادة حجم الخفض إلى نحو ١٢,٥ في المائة من الميزانية (بالسعر الثابت للدولار الأمريكي).

◄ التدابير الاحتياطية المحتملة في حال تسجيل عجز في الإيرادات

٨. بالنظر إلى قيود التدفق النقدي التي تمت مواجهتها في نهاية عام ٢٠٢٥ واستمرار حالة انعدام اليقين بشأن سداد الاشتراكات المقدّرة في أوانه، يرى المكتب أنّ من الحكمة المالية تحديد تدابير احتياطية طارئة يمكن تفعيلها في حال تسجيل عجز كبير في الإيرادات يصل إلى ٢٠ في المائة.

٩. ولضمان تحقيق كامل الوفورات خلال فترة السنتين، يتعين اتخاذ قرار بشأن تفعيل هذه التدابير الاحتياطية في الربع الثالث من عام ٢٠٢٦ استناداً إلى توقعات الإيرادات وتحليل التدفق النقدي.

١٠. ويخضع التخطيط للتدابير الاحتياطية وتنفيذها لإجراءات التشاور والموافقة الواجبة، على النحو المنصوص عليه في أحكام اللوائح المالية لمنظمة العمل الدولية أو لوائح الموظفين. وسيواصل المكتب إطلاع مجلس الإدارة، حسب الأصول، على ما يستجد في هذا الشأن.

١١. وتشمل التدابيرالاحتياطية المقترحة، التي ستضاف إلى الإصلاح الهيكلي كما هو موضح في القسم السابق، ما يلي:

- إجراء تخفيض إضافي لحساب التعاون التقني في الميزانية العادية للأنشطة في الميدان وفي المقر (تخفيض إجمالي بنسبة ٥٠ في المائة - أي ما يعادل ١٨,٤ مليون دولار أمريكي، باستثناء التعاون التقني في الميزانية العادية لمنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال)؛
- إجراء تخفيض إضافي، يصل إلى ٤٠ في المائة، للموارد غير المتعلقة بالموظفين الخاصة بالسفر والندوات ونفقات التشغيل العامة والخدمات التعاقدية واللوازم ومعدات المكاتب (حوالي ٤٦,٣ مليون دولار أمريكي)؛
- تجميد التوظيف الخارجي لجميع الوظائف الشاغرة؛
- الإلغاء المؤقت لصندوق تطوير الموظفين (٨,٦ مليون دولار أمريكي)؛
- تعليق البند المتعلق بتجديد صندوق البناء والمرافق الأساسية، رهناً بموافقة مجلس الإدارة (٨,٢ مليون دولار أمريكي).

١٢. وقد درس المكتب تدابير احتياطية طارئة أخرى، مثل التعليق المؤقت لاستحقاق إجازة زيارة الوطن المخول للموظفين أو تمديد دورتيها، بما قد يحقق وفورات تُقدَّر بنحو مليوني دولار أمريكي سنوياً. وسيتطلب هذا الإجراء الحصول، مسبقاً، على موافقة لجنة التفاوض المشتركة يعقبها اعتماد من مجلس الإدارة. كما يتعين أن يكون هذا الإجراء محدود المدة، وأن يخضع لتقييم دقيق في ضوء مبدأ عدم الإضرار بالحقوق المكتسبة، ومع المراعاة أنّ هذا الاستحقاق مستمد من قرارات النظام الموحد للأمم المتحدة، فيتعين أن يظل متسقاً مع الإطار الذي وضعته لجنة الخدمة المدنية الدولية.

١٣. بالإضافة إلى ذلك، سيتعين تحقيق وفورات إضافية قدرها ٦٥,٣ مليون دولار أمريكي من أجل خفض الميزانية بنسبة ٢٠ في المائة. ويعادل هذا المبلغ متوسط تكلفة ١٦٥ إلى ١٧٥ وظيفة على مدار سنتين كاملتين. وبالنظر إلى ما تقتضيه هذه التدابير من مشاورات واستيفاء متطلبات نظامية، فمن غير المرجح أن تدخل حيز التنفيذ قبل كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٧. وبالتالي، ولتحقيق مستوى مماثل من الوفورات خلال فترة السنتين ٢٠٢٦-٢٠٢٧، من المرجح أن يتضاعف عدد الوظائف المعنية بالإلغاء ليصل إلى ٣٥٠ وظيفة.

١٤. تسترشد القرارات التي تمسّ الوظائف والموظفين بالمبادئ العامة التالية:

(أ) حوارٌ اجتماعي هادف يُجرى بحسن نية مع اتحاد الموظفين، بما يكفل الإنصاف والشفافية ومراعاة واجب الرعاية والامتثال للإطار التنظيمي المعمول به.

(ب) إعطاء الأولوية لإلغاء الوظائف الشاغرة، بما في ذلك تلك التي أصبحت شاغرة بسبب إنهاء الخدمة بالتراضي أو التناقص الطبيعي في عدد الموظفين.

(ج) عندما تكون الوظائف مشغولة، ينظر المكتب في مجموعة من الخيارات، بما في ذلك إعادة الانتشار أو إعادة التعيين، بما يتسق مع مؤهلات الموظفين واحتياجات المنظمة، ويشمل ذلك، عند الاقتضاء، وحسب الإمكان، إعادة التعيين بصفة مؤقتة.

(د) إجراء إنهاء الخدمة وفقاً للمعايير المتفاوض عليها مع نقابة الموظفين في إطار لجنة التفاوض المشتركة، مع الامتثال الكامل للوائح الموظفين وقواعدهم، بما يكفل الشفافية والإنصاف ومراعاة الأصول الإجرائية.

(ه) مراعاة الحفاظ على القدرات التقنية والتشغيلية الحيوية والخبرة والذاكرة المؤسسية، لا سيما في المجالات التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بولاية منظمة العمل الدولية.

١٥. تنفيذُ تعديلات في القوى العاملة على نحو لا يترتب عليه أثر غير متناسب على أية فئة محددة، لا سيما النساء أو الموظفون من البلدان ناقصة التمثيل أو الموظفون الأصغر سناً، مع كفالة مراعاة التزام المنظمة بالحوار الاجتماعي والشمولية وتكافؤ الفرص على الوجه الواجب لدى اتخاذ القرارات.

١٦. ويرد في الجدول ٢ الأثر المالي التراكمي للإصلاح والتدابير.

◄ الجدول ٢: عملية الإصلاح والتدابير الطارئة: تخفيضات في مخصصات الميزانية العادية حسب المجموعة التنظيمية

المجموعة	المخصصات المقررة (بالدولار الأمريكي)	التخفيض		
		بالدولار الأمريكي	%	التوزيع
				الموظفون / فئات أخرى
أجهزة الإدارة السديدة	29 701 479	-176 146	0.6%	0% / 100%
برامج العمل ذات الأولوية، البحوث والإحصاءات؛ الإدارة السديدة؛ الحقوق والحوار؛ الوظائف والحماية الاجتماعية	230 973 553	-26 776 752	11.6%	49% / 51%
منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال	36 535 662	-1 726 942	4.7%	45% / 55%
العمليات الميدانية	302 943 522	-45 643 877	15.1%	40% / 60%
العلاقات الخارجية والمؤسسية	77 266 600	-9 757 046	12.6%	57% / 43%
الخدمات المؤسسية	183 532 991	-22 038 639	12.0%	46% / 54%
مكتب المدير العام	8 474 004	-1 068 528	12.6%	57% / 43%
الإشراف والتقييم	11 769 224	-1 222 548	10.4%	0% / 100%
الاستثمارات المؤسسية والبنود الاستثنائية	14 328 451	-11 497 126	80.2%	0% / 100%
اعتمادات الميزانية الأخرى	46 914 105	-875 297	1.9%	0% / 100%
المصروفات الطارئة	875 000	-	-	- / -
تسوية تجدد الموظفين	-12 814 591	-	-	- / -
إلغاء ما يصل إلى ٣٥٠ وظيفة		-65 317 099	-	100% / -
المجموع	**930 500 000**	**-186 100 000**	**20.0%**	**61% / 39%**

١٧. نظراً للطابع الاسترشادي للتدابير الاحتياطية، ولأنّ تحديد وظائف أو بنود ميزانية خاصة بالمصروفات معيّنة يعتمد على الظروف المالية السائدة وقت التفعيل، فإنّ التوزيع المفصّل للتخفيضات حسب النتائج السياسية غير معروض في هذه المرحلة. وسيُحدد أي توزيع من هذا القبيل وفقاً للمبادئ المذكورة أعلاه ولإجراءات الحوكمة والتشاور المعمول بهما. ولما كانت هذه التدابير مؤقتة ولا يُلجأ إليها إلا كملاذ أخير، فإنّ تنفيذها سيؤدي حتماً إلى تأخير النتائج المتوقعة من الإصلاح، لا سيما تعزيز القدرات الميدانية المنشود.

◄ الملاحظات الختامية

١٨. تُبيّن هذه الوثيقة الانعكاسات المترتبة على تدابير الإصلاح بالنسبة إلى البرنامج والميزانية المعتمدَين للفترة ٢٠٢٦-٢٠٢٧، وتُوضح أثر التدابير الطارئة في حال تسجيل عجز كبير في جدول الاشتراكات المُقدرة. ويعتمد الإصلاح نهجاً تدريجياً على مدى عدة فترات سنتَين في مجال خفض مخصصات الميزانية العادية، بينما تُعدّ التدابير الطارئة مؤقتة، ولن تُفعّل إلا عند الضرورة بناءً على توقعات الإيرادات المُحدّثة وتحليل التدفق النقدي. وسيواصل المكتب مراقبة الوضع المالي عن كثب وإطلاع مجلس الإدارة على آخر المستجدات.

١٩. سيترتب على تنفيذ التدابير الاحتياطية المبينة في هذه الوثيقة إضعافٌ كبير وممتدّ لقدرة المنظمة على تنفيذ البرنامج والميزانية المعتمدَين للفترة ٢٠٢٦-٢٠٢٧ وما بعدها. يتوقع أن تطال تخفيضات بهذا الحجم جميع مجالات العمل الرئيسية والمجموعات التنظيمية، في الأقاليم وفي المقر على السواء. وعلاوة على ذلك، فلا شك أن الاستغناء عن خبرات تقنية كبيرة، وعن موظفين ذوي خبرة ومعرفة مؤسسية هائلة، من شأنه أن يقيّد قدرة المنظمة على مدى عدة فترات سنتين، بالنظر إلى أن هذه الآثار لا يمكن تداركها بسهولة في الأجل القصير. ومع أنّ المكتب سيسعى إلى صون

الوظائف الواقعة في صميم ولاية منظمة العمل الدولية، فإنّ حجم التعديلات سيفضي حتماً إلى تراجع في مستوى التنفيذ وإلى انخفاض القدرة على الاستجابة لاحتياجات الهيئات المكوّنة.

◄ مشروع القرار

٢٠. **إنّ مجلس الإدارة:**

(أ) أحاط علماً بالانعكاسات المالية المترتبة على تدابير الإصلاح بالنسبة إلى البرنامج والميزانية المعتمدين للفترة ٢٠٢٦-٢٠٢٧، على النحو المعروض في الوثيقة GB.356/PFA/4؛

(ب) أحاط علماً بالتدابير الاحتياطية الطارئة والانعكاسات المترتبة عليها في الميزانية المرافقة لها كما ورد في الوثيقة وطلب من المكتب أن يطلع مجلس الإدارة أولاً بأول على توقعات التدفق النقدي وأن يوافيه بتقرير عند الاقتضاء؛

(ج) طلب من المكتب أن يقدّم إلى مجلس الإدارة، في دورته ٣٥٨ (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٦)، معلومات مالية محدثة بشأن الاشتراكات المقررة وتنفيذ أي تدابير احتياطية يكون قد جرى تفعيلها.